البحث العاشر ان الحدوث والقدم اعتباريان

واما ما ذكره من ان اكثر تلك الاعتراضات مما ذكره علماء السنة والاشاعرة منهم صاحب المواقف فان اراد بذكرهم لها مجرد تحريرها في كتبهم بعد وصولها اليهم من علماء الامامية ومنهم المصنف قدس سره فهو مسلم ولا يجديه نفعا وان اراد ان تلك الاعتراضات من نتايج افكار علماء اهل السنة والاشاعرة فهو كذب واضح لانه لم يذكر في شيء من كتبهم الا في كتاب المواقف ونحوه مما الف قريبا من زمان تاليفه والكل متاخر عن زمان المصنف بسنين كثيرة كما لا يخفى قال المصنف رفع الله درجته البحث العاشر في ان القدم والحدوث اعتباريان ذهب بعض الاشاعرة الى ان القدم وصف ثبوتي قايم بذات الله تعالى وذهبت الامامية الى ان الحدوث وصف ثبوتي قايم بذات الحادث وكلا القولين باطل لان القدم لو كان قديما لكان له قدم آخر وتسلسل وان كان حادثا كان موصوفا بنقيضه وهو محال وكان الله تعالى محلا للحوادث وهو محال وكان الله قبل حدوثه ليس بقديم والكل معلوم البطلان واما الحدوث فان كان قديما لزم قدم الحادث الذي هو شرطه وكان الشيء موصوفا بنقيضه وان كان حادثا تسلسل والحق ان القدم والحدوث من الصفات الاعتبارية انتهى قال الناصب خفضه الله اقول ليس كون القدم وصفا ثبوتيا مذهب الشيخ الاشعري وما للعب على قوله فيه واما قوله لو كان القدم وصفا ثبوتيا فاما ان يكون قديما فيكون له قدم آخر ويتسلسل الجواب عنه انا لا نسلم لزوم التسلسل اذ قد يكون قدم القدم نفسه وايضا جاز ان يكون قدم القدم امرا اعتباريا فان وجود فرد من افراد الطبيعة لا يستلزم وجود جميعها انتهى اقول يتوجه عليه اولا ان المصنف لم يقل ان الشيخ الاشعري ذهب الى ذلك بل قال ذهب بعض الاشاعرة الى ذلك ولا يلزم ان يكون قول اصحابه قولا له فان زيادة الوجود قول لاصحاب الاشعري فليس قول القايل بعينية الوجود في جميع الموجودات كما هو المشهور المقرر لدى الجمهور وثانيا ان ما ذكره في الجواب اولا مدخول بما حقق في الشرح الجديد للتجريد وحاشيته القديمة من ان الصفة القايمة بشيء لا يجوز ان يتصف بصفة هي عينها نعم لو كانت قايمة بالذات جاز اتصافه بصفة هي عينها كالواجب تعالى فانه عين الوجود القايم بالذات ولهذا كان موجودا بوجود هو عينه فالقدم لما كان قايما بالقديم لم يجز ان يتصف بقدم هو عينه وايضا مدفوع بما سبق من ان كلام المصنف الزامي لهم حيث استحالوا عينية الصفات معللا بانه مثل ان يقال عالم لا علم له قادر لا قدرة له اسود لا سواد له وهذا التعليل والتمثيل جار فيما نحن فيه فلا يمكن ان يقال في مقابل كلام المصنف الزاما لهم بما ذكر ان قدم القدم عينه كما لا يخفى وثالثا ان ما ذكره ثانيا من ان وجود فرد من افراد الطبيعة لا يستلزم وجود جميعها امر مردود بما حقق في الكتابين ايضا من ان نوع الصفة اذا كانت من الموجودات الخارجية لا يجوز ان يكون فرد منها عارضا لشيء وصفة له ولم يكن تلك الصفة موجودة

فقدم القدم لما كان نوعه موجودا كان عند عروضه للقدم موجودا او بعبارة اخرى لا يجوز ان يكون بعض افراد الحقيقة النوعية الموجودة وجودية موجودة في الخارج وبعضها اعتبارية يمتنع الوجود فيه فالبياض مثلا لما كان شانه الوجود في الخارج لم يجز ان يتصف به الشيء اتصافا فايترتب عليه الآثار الا بان يوجد في موصوفه بالوجود الخارجي والا لزم ان يجوز كون الجسم ابيض بالبياض المعدوم ويتحرك بالحركة المعدومة وهذا سفسطة ظاهر البطلان صرح بذلك الشارح الجديد للتجريد وتلقاه بعض اجلة المتاخرين بالقبول وهو حق لا ريب فيه رغما لانف الناصب الجاهل السفيه والحاصل ان بديهة العقل حاكمة بانه اذا كانت الصفة معدومة لا يمكن اتصاف الجسم الموجود بالبياض المعدوم اتصافا فايترتب عليه ثبوت القدم وايضا القايل بثبوت القدم وقيامه بذاته تعالى يلزم القول بثبوت قدم القدم ايضا لان السبب الذي حمله على القول بذلك في القدم وهو انه لو لم يكن ثابتا قايما بالموصوف لما كان اتصافه تعالى بالقدم حقيقة موجود في قدم القدم اذ لو لم يكن ثابتا لم يكن اتصاف القدم به اتصافا حقيقيا ثم لا يخفى ان الناصب لم يتعرض للجواب عما نسب الى الكرامية لا لقراضهم وان كانوا من اهل السنة والجماعة قال المصنف رفع الله درجته البحث الحادي عشر في العدل وفيه مطالب الاول في نقل الخلاف في مسايل هذا الباب اعلم ان هذا اصل عظيم يبتني عليه القواعد الاسلامية بل الاحكام الدينية مطلقا وبدونه لا يتم شيء من الاديان ولا يمكن ان يعلم صدق نبي من الانبياء على الاطلاق الا به على ما تقرر فيما بعد ان شاء الله تعالى وبئس ما اختاره الانسان لنفسه مذهبا خرج به عن جميع الاديان ولم يمكنه ان يتعبد الله تعالى بشرع من الشرايع السابقة واللاحقة ولا يجزم به على نجاة نبي مرسل او ملك مقرب او مطيع في جميع افعاله من اولياء الله وخلصايه ولا على عذاب احد من الكفار والمشركين وانواع الفساق والعاصين فلينظر العاقل المقلد هل يجوز له ان يلقى الله تعالى بمثل هذه العقايد الفاسدة والآراء الباطلة المستندة الى اتباع الشهوة والانقياد للمطامع انتهى قال الناصب خفضه الله اقول عقد هذه المبحث لاثبات العدل الذي منتسبون اليه هم والمعتزلة حاصله انهم يقولون باختيار العبد في الافعال وانه خالق افعاله والا لم يمكن تعذيب العبد عدلا عند عدم الاختيار ويقولون بوجوب جزاء العاصي وبالحسن والقبح العقليين وغيرها مما يذكره في هذا الفصل ويدعي ان الخروج عن هذا يوجب عدم متابعة نبي من الانبياء وهذا دعوى باطلة فاسدة ونحن ان شاء الله تعالى نذكر في هذا البحث كل مقالة من قولي الامامية والاشاعرة على حدة ونذكر حقيقة تلك المسئلة قايلين بالانصاف ان شاء الله تعالى اقول سيرى الناظر ان شاء الله تعالى قيام البرهان على دعاوي الامامية ومذاهبهم من السمع والعقل وبدا

Copyright King Saud University